

**((متطلبات التكنولوجيا المالية (Fin Tech) واثرها في تعزيز الاسبقيات التنافسية المصرفية /
دراسة استطلاعية في عدد من المؤسسات المصرفية في محافظة كربلاء المقدسة))**

م.م. قاسم حاجم صاحب المعموري

كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة/اقسام بابل

الملخص

يسعى البحث الى بيان دور وتأثير استخدام التكنولوجيا المالية (Fin Tech) كاستراتيجية في تعزيز الاسبقيات التنافسية المصرفية، بعد ان اصبحت التكنولوجيا المالية (Fin Tech) آلية مبتكرة لتحسين انظمة وعمليات قطاع الخدمات المالية والمصرفية ومكنتها والمساعدة في تقديم الخدمات على نطاق واسع مثل خدمات الدفع الإلكترونية وتحويل الاموال بين الافراد وتسهيها عمليات الاقتراض والتمويل والادخار، كما وتساهم هذه التقنية في تقديم خدمات مبتكرة لدعم المستفيدين (الشركات واصحاب الاعمال والافراد) في مجال الصناعة المصرفية وذلك من اجل ادارة عملياتهم المالية بشكل افضل، ويتمثل الهدف من البحث في ابراز تطور التكنولوجيا المالية باعتبارها موضوع العصر في الميدان المالي والمصرفي والتطرق الى اهم الخدمات التي تقدمها وصولاً الى الافاق المستقبلية لها في ضل ثورة الابتكارات التكنولوجية والتي غيرت من شكل الاستثمار والادخار والانفاق وبالشكل الذي يمكن المؤسسات المصرفية والمالية من تحسين وتعزيز ادائها المصرفي، ولتحقيق هذا الهدف قد اعتمد الباحث على المنهجين الوصفي والتحليلي لغرض تحليل نموذج وفرضيات البحث وتحديد العلاقات المنطقية بين متغيرات الدراسة ، اذا عد البحث متطلبات تطبيق التكنولوجيا المالية متغيراً مستقلاً يؤثر في تعزيز اداء المؤسسات المصرفية بوصفه متغيراً تابعاً ، كما وعد الباحث استمارة الاستبيان كأحد ادوات جمع البيانات وقد اشتملت على عدة اجزاء فتناول الاول منها : البيانات الشخصية لافراد عينة البحث ، في حين تناول الجزء الثاني منها: الفقرات الخاصة بالمتغير المستقل وفقرات المتغيرات الفرعية وقد اشتمل هذا الجزء على (20) فقرة ، وتناول في لجزء الثالث منها: الفقرات الخاصة بالمتغير التابع وفقرات المتغيرات الفرعية وقد اشتمل هذا الجزء على (20) فقرة، وفي ضوء ذلك استعان الباحث بمجموعة من الاساليب الاحصائية من اجل اختبار من اجل تحليل واختبار متغيرات البحث وتمثلت ب (التكرارات والمتوسطات الحسابية ، والانحراف المعياري ، ومعامل الارتباط البسيط ، ومعامل الانحدار البسيط ، ومعامل التحديد) ومن اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة هو ان لمتطلبات التكنولوجيا المالية (المدفوعات التكنولوجية، التمويل التكنولوجي، الاقتراض التكنولوجي، الرقابة المالية التكنولوجية) علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية وعلاقة تأثير ذات دلالة معنوية مع ابعاد الاسبقيات التنافسية المصرفية (اسبقية الكلفة، اسبقية الجودة، اسبقية الوقت/ التسليم، اسبقية المرونة).

الكلمات المفتاحية : التكنولوجيا المالية (Fin Tech)، متطلبات التكنولوجيا المالية (Fin Tech)، الأسبقيات التنافسية المصرفية.

Abstract

The research seeks to demonstrate the role and impact of the use of financial technology (Fin Tech) as a strategy in enhancing competitive banking precedents, after financial technology (Fin Tech) has become an innovative mechanism to improve and automate the systems and processes of the financial and banking services sector and help provide services on a large

scale such as electronic payment services. Transferring money between individuals and facilitating borrowing, financing and saving operations. This technology also contributes to providing innovative services to support beneficiaries (companies, business owners and individuals) in the banking industry in order to better manage their financial operations. The aim of the research is to highlight the development of financial technology as a topic. The era in the financial and banking field and addressing the most important services that it provides in order to reach its future prospects in the shadow of the revolution of technological innovations, which have changed the form of investment, savings and spending in a way that enables banking and financial institutions to improve and enhance their banking performance, and to achieve this goal the researcher has relied on descriptive and analytical approaches For the purpose of analyzing the research model and hypotheses and determining the logical relationships between variables The study considers, if the research considers the requirements for the application of financial technology to be an independent variable that affects the enhancement of the performance of banking institutions as a dependent variable. The researcher also promised the questionnaire form as one of the data collection tools and it included several parts, the first of which was: Personal data, not individuals of the research sample, while dealing with The second part of it: the paragraphs on the independent variable and the paragraphs of the sub-variables. This part included (20) paragraphs, and in the third part of them it dealt with: the paragraphs on the dependent variable and the paragraphs of the sub- variables. This part included (20) paragraphs, and in light of that the researcher used a group One of the statistical methods for a test in order to analyze and test research variables, represented by (frequencies, arithmetic means, standard deviation, simple correlation coefficient, simple regression coefficient, and coefficient of determination)

One of the most important conclusions reached by the study is that the requirements of financial technology (technological payments, technological financing, technological borrowing, technological financial control) have a statistically significant correlation and a significant significant impact relationship with the dimensions of competitive banking precedence (cost precedence, quality precedence, time precedence. / Delivery, precedence flexibility)

Key words: financial technology (Fin Tech), requirements for financial technology (Fin Tech), banking competitive precedents.

مقدمة البحث:

ان الثورة التقنية و ظهور الانظمة المحوسبة وانتشار الانترنت بشكل واسع وسريع مما ساعد في ابتكار وسائل واساليب جديدة في تقديم الخدمات المالية عن بعد، وفي ظل التطور المستمر والشامل للبرمجيات والتقنيات الإلكترونية التي شملت المجالات الاقتصادية والمالية خصوصاً، وتعتبر التكنولوجيا المالية واحدة من اهم التقنيات والابتكارات فهي تسعى الى تقديم خدمات مالية الإلكترونية بصورة مستمرة كما واستطاعت هذه التكنولوجيات ان تحدث تغيرات جذرية في قطاع الخدمات المالية حيث انها تقدم خدمات بكثرة من الافراد والشركات بطرق سريعة، وسهلة، واقل تكلفة، مقارنته بالوسائل التقليدية، فالتكنولوجيا المالية تستطيع ان تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق الاستقرار المالي كما انها تلعب دوراً جوهرياً في صياغة مستقبل المعاملات

والخدمات المالية وتساعد على تعزيز المركز التنافسي للمؤسسة المالية وتعزيز اسبقياتها التنافسية، ونظرا لأهمية موضوع التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الاسبقيات التنافسية فقد راثينا لابد من جمعها في دراسة واحدة، وقد قسمت الدراسة الى اربعة مباحث: تضمن المبحث الاول منهجية البحث، والمبحث الثاني : الاطار النظري للبحث، كما وتناول المبحث الثالث الاطار العملي للبحث، واخيرا المبحث الرابع فقد تناول الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول/ (منهجية البحث)

(سيتم في هذا المبحث مناقشة كل من مشكلة البحث وأهمية واهداف وفرضيات البحث والمتغيرات الاساسية للبحث بالإضافة الى وبيان مجتمع وعينة البحث والاختبارات الاساسية لصدق وثبات ادلة البحث) وهي كالاتي:

اولا: مشكلة البحث:

تعمل المصارف من خلال سعيها الى تحقيق الربحية والمحافظة على بقائها واستمراريتها الى الاعتماد على ما تقدمه التكنولوجيا المالية لتطوير الابتكارات من المنتجات المصرفية وتعزيز الخدمات والمعاملات المالية المصرفية المقدمة للمعاملين والبحث عن بدائل متطورة وحديثة قادرة على اختصار الوقت وتقليل التكاليف، كما ولا زالت التكنولوجيا تشهد تطورات هائلة ومستمرة تسمح لها في التأقلم مع جميع الجوانب ذات الصلة بالأفراد والمؤسسات والمصارف وهذه التطورات ادت الى ظهور التكنولوجيا المالية التي تهتم في تقديم مجموعة متنوعة وواسعة من الخدمات المالية الرقمية بكلفة اقل وسرعة اعلى وسهولة في الوصول اليها مع امكانية استفادة جميع افراد المجتمع منها وبالشكل الذي يعزز من الاسبقيات التنافسية للمؤسسات المصرفية، ومن هنا تمحورت مشكلة البحث في التساؤل الاتي: (ما مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الاسبقيات التنافسية للمؤسسات المصرفية)، ويندرج من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. ما مدى اعتماد المؤسسات المصرفية عينة البحث للتكنولوجيا المالية.
2. ما مدى توافر الاسبقيات التنافسية في المؤسسات المصرفية عينة البحث.
3. هل هنالك علاقة ارتباط وتأثير لمتطلبات التكنولوجيا المالية في الاسبقيات التنافسية

ثانياً: أهمية البحث: -

تأتي أهمية البحث من أهمية موضوعها الحديث والمعاصر في بيئة الاعمال المصرفية والذي يركز على دور مساهمة التكنولوجيا المالية ومزاياها في تعزيز الاسبقيات التنافسية ، وتتلخص أهمية البحث من خلال الاتي:

1. تسليط الضوء على ادوات التكنولوجيا المالية وأهميتها للمصارف في تقليل التكاليف وسرعة انجاز التعاملات المالية وإتاحة الخدمات بشكل مستمر.
2. التعرف على ابعاد الاسبقيات التنافسية والتي يمكن تطبيقها وتوافرها في المؤسسات المصرفية عينة البحث، والذي من شأنها ان تعزز من مركزها التنافسي.
3. تزويد المؤسسات المصرفية عينة البحث بمعلومات علمية وواقعية عن مدى اعتماد التكنولوجيا المالية وتوفير ابعادها في الأنشطة المالية.
4. تكمن أهمية البحث في قلة الدراسات المحلية التي تناولت هذا الموضوع في الواقع العملي.
5. يشكل البحث نقطة الانطلاق نحو دراسات أخرى مستقبلية في مجال ادارة المصارف والادارة الاستراتيجية.

ثالثاً: اهداف البحث: -

يتمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في التعرف على تأثير متطلبات تطبيق التكنولوجيا المالية (المدفوعات التكنولوجية، التمويل التكنولوجي، الاقتراض التكنولوجي، الرقابة المالية التكنولوجية) في الاسبقيات التنافسية بأبعادها (اسبقية الكلفة، اسبقية الجودة، اسبقية الوقت / التسليم، اسبقية المرونة) ، وتتفرع من هذا الهدف عدة اهداف فرعية أخرى وهي:

1. تحديد اهم المفاهيم الاساسية في مجال التكنولوجيا المالية، هذا المجال الذي اصبح واقعاً اقتصادياً محتملاً وذلك من خلال التعرف على مزاياه والخدمات التي يقدمها.
2. ابراز مفاهيم الاسبقيات التنافسية وبيان كيفية تبنيها واهم ابعادها الاساسية.
3. معرفة الخدمات التي تقدمها المصارف للزبائن وللاقتصاد ككل في ضل تبني التكنولوجيا المالية وكيف يساهم ذلك في تعزيز الاسبقيات التنافسية للمؤسسات المصرفية.
4. تحديد طبيعة العلاقة والاثرب بين التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الاسبقيات التنافسية المصرفية.

رابعاً: فرضيات البحث: -

ينطوي البحث على أربعة فرضيات وهي على النحو الآتي: -

1. الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط ذي دلالة معنوية بين التكنولوجيا المالية والأسبقيات التنافسية لدى المؤسسات المصرفية عينة البحث.
2. الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد علاقة ارتباط ذي دلالة معنوية بين التكنولوجيا المالية بمتطلباتها (المدفوعات التكنولوجية، التمويل التكنولوجي، الاقتراض التكنولوجي، الرقابة المالية التكنولوجية) في الأسبقيات التنافسية بأبعادها (أسبقية الكلفة، أسبقية الجودة، أسبقية الوقت/ التسليم، أسبقية المرونة) لدى المؤسسات المصرفية عينة البحث.
- الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد علاقة تأثير متطلبات تطبيق التكنولوجيا المالية في تعزيز الأسبقيات التنافسية المصرفية لدى المؤسسات المصرفية عينة البحث.
- الفرضية الرئيسية الرابعة: لا توجد علاقة تأثير لمتطلبات تطبيق التكنولوجيا المالية (المدفوعات التكنولوجية، التمويل التكنولوجي، الاقتراض التكنولوجي، الرقابة المالية التكنولوجية) في تعزيز أبعاد الأسبقيات التنافسية (أسبقية الكلفة، أسبقية الجودة، أسبقية الوقت/ التسليم، أسبقية المرونة) لدى المؤسسات المصرفية عينة البحث.

خامساً: متغيرات البحث: -

في ضوء مشكلة وأهداف البحث وبناء على الجانب النظري لمتغيرات البحث فإن المعالجة المنهجية تتطلب تصميم مخطط افتراضي تحدد فيه أهم علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث: -

متغيرات الدراسة: -

1. المتغير المستقل: - ويتمثل المتغير المستقل بمتطلبات التكنولوجيا المالية (X) ومن أهم عواملها:

- المدفوعات التكنولوجية (X1)

- التمويل التكنولوجي (X2)

- الاقتراض التكنولوجي (X3)

- الرقابة المالية التكنولوجية (X4)

2. المتغير التابع: ويتمثل المتغير التابع بالأسبقيات التنافسية (Y) ومن أهم أبعادها: -

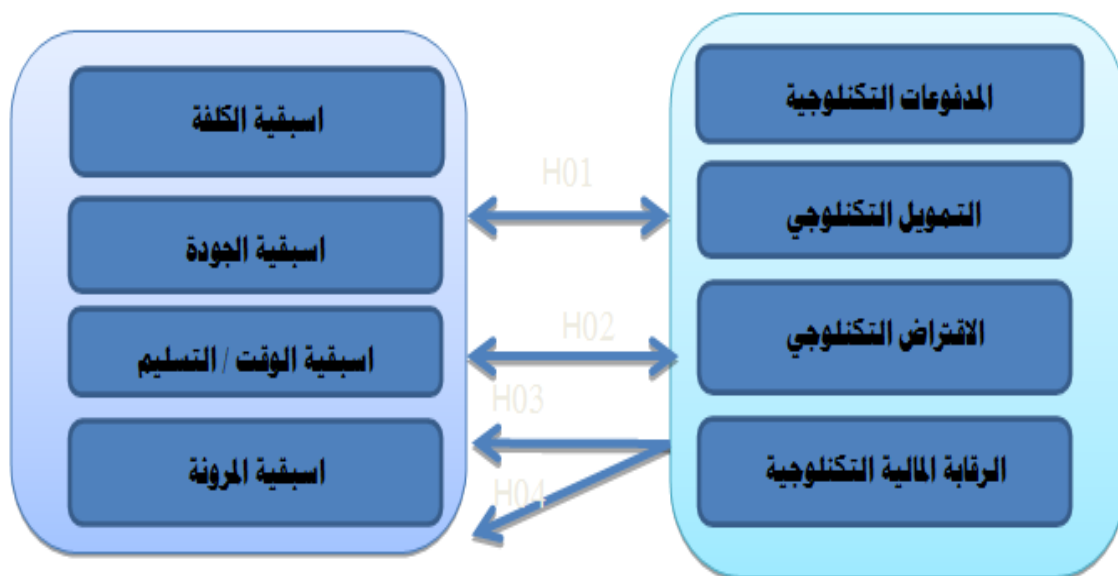
- أسبقية الكلفة (Y1)

- أسبقية الجودة (Y2)

- أسبقية الوقت/ التسليم (Y3)

- أسبقية المرونة (Y4)

والشكل الآتي يوضح المخطط الفرضي للبحث



المصدر : من اعداد الباحث

سادسا: منهج البحث: -

اعتمد البحث على المنهجين الوصفي والتحليلي لغرض اختبار نموذجها وفرضياتها وذلك بدراسة وتحديد العلاقة والاثـر بين متغيراتها من خلال جمع البيانات ذات العلاقة بالشركة ميدان البحث .

سابعا: الحدود المكانية والزمانية والبشرية للبحث:

تتمثل حدود البحث في الاتي:

✓ الحدود المكانية للبحث:

اتخذ الباحث من عدد من المؤسسات المصرفية في مدينة كربلاء المقدسة مكانا للبحث.

✓ الحدود الزمانية للبحث:

ينحصر هذه البحث بمدة زمنية من حوالي 2020/5/1 الى 2020/10/1.

✓ الحدود البشرية للبحث:

ان الحدود البشرية للبحث تتمثل بالقيادات الادارية التي تم اختيارها كحدود بشرية للبحث.

ثامناً: وصف مجتمع وعينة البحث:

يمكن وصف مجتمع وعينة البحث وكالاتي:

أ- وصف مجتمع البحث: اختيرت عينة من المؤسسات المصرفية العاملة في محافظة كربلاء المقدسة وهي (المصرف

العراقي للتجارة، مصرف بغداد، مصرف اشور، مصرف بابل) ميدانيا لإجراء البحث وللأسباب الاتية:

- تعتبر المصارف عينة البحث (المصرف العراقي للتجارة، مصرف بغداد، مصرف اشور، مصرف بابل) من المصارف المهمة في العراق بشكل عام ومحافظة كربلاء بشكل خاص بالإضافة الى الدور الذي تلعبه هذه المصارف في دعم الاقتصاد المحلي.

- أهمية الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف عينة البحث والتي تعد الأساس في دعم استدامة القطاع المصرفي العراقي .

- منافسة العديد من المؤسسات المصرفية العربية والأجنبية في سوق الصناعات المصرفية الذي يفرض على المصارف عينة البحث تحسين خدماتها المقدمة.

جدول رقم (1)

نبذة مختصرة عن المؤسسات المصرفية عينة البحث

نبذة مختصرة عن المصارف مجتمع البحث	
المصرف العراقي للتجارة	<p>أسس المصرف العراقي للتجارة في شهر تموز 2003 ككيان حكومي مستقل لغرض تسهيل استيراد وتصدير السلع والخدمات من وإلى العراق خدمة للاقتصاد الوطني وإعادة تأهيل البلاد بعد انتهاء العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة ولتلبية الحاجات الانسانية للعراق وإعادة بناء الاقتصاد العراقي واصلاح البنى التحتية ولأغراض أخرى تعود بالفائدة للشعب العراقي آخذين بنظر الاعتبار الاهمية الاقتصادية للتجارة في اعادة تنشيط الاقتصاد العراقي وتحفيزه لتحقيق نمو طويل الامد.</p> <p>بدأ المصرف عمله كمصرف حكومي مستقل برأسمال قدره 1,100,000 مليون ومائة الف دولار أمريكي وقد ازداد رأسماله المدفوع كما في 2016/6/30 ليصبح (26,475,845,000,000) ستة وعشرون ترليون واربعمائة وخمسة وسبعون مليار وثمانمائة وخمسة واربعون دينار عراقي.</p> <p>والمصرف العراقي للتجارة أحد البنوك الرائدة في الشرق الأوسط في قطاعي التمويل التجاري والاستثماري.</p>
مصرف بغداد	<p>مصرف بغداد هو أول مصرف رُخص له في العراق، حيث أنه بدأ بالعمليات المصرفية في سنة (1992) واضعاً حاجات الاقتصاد الوطني في أولوياته. وقد تأسس مصرف بغداد بعد تعديل المادة الخامسة من قانون بنك المركزي العراقي.</p> <p>وقد مارس مصرف بغداد الأعمال المصرفية التجارية فقط في 25 من سبتمبر لعام 1998، ثم نوع محافظته الخدمية حتى شملت الخدمات المصرفية على نطاق أوسع وذلك بعد أن سمح البنك المركزي العراقي لجميع المصارف الخاصة بممارسة كافة الأنشطة المصرفية. ومصرف بغداد هو مصرف تابع لبنك برقان العضو في مجموعة شركة مشاريع الكويت (القابضة)، مما يجعل مصرف بغداد ضمن سبعة بنوك تعمل في الوطن العربي و هي: مصرف بغداد في العراق، بنك سورية والخليج في سورية، بنك الخليج الجزائر في الجزائر، بنك الأردن الكويتي في الأردن، بنك تونس العالمي في تونس، بنك برقان في الكويت وبنك الخليج المتحد في البحرين، ويتم تقديم خدمات مالية ومصرفية لعملائنا كالا اعتمادات والتمويل التجاري.</p>
مصرف آشور الدولي للاستثمار	<p>أسس مصرف آشور الدولي للاستثمار عام 2005 كشركة مساهمة خاصة ضمن القطاع الخاص و أول مصرف استثماري متكامل الخدمات، ليعمل على تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية للمؤسسات التجارية والأفراد في العراق. و نظراً لنمو أعمال المصرف والنجاح الذي حققه، فقد تم رفع رأسمال المصرف تباعاً ليصل في العام 2014 إلى 250 مليار دينار عراقي (215 مليون دولار تقريباً)، يُمارس المصرف أعماله من خلال نظام مصرفي أساسي متطور لدعم نموه و خدمة عملائه، بالإضافة إلى أن المصرف يقوم بإعداد التقارير المالية الخاصة به وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية و يتم تدقيق أعماله من قبل مدققين دوليين، و يقدم المصرف خدماته عن طريق أنظمة مصرفية عالمية حديثة يمتلك مصرف آشور الدولي للاستثمار شبكة من عشرة فروع تغطي اغلب المحافظات العراقية و منتشرة في كل من بغداد و يتواجد بها ثلاث فروع، و اربيل و يتواجد بها فرعين، بالإضافة إلى فرع واحد في كل من البصرة و تكريت و كربلاء و الموصل و السليمانية.</p>

يعتبر مصرف بابل من المصارف العراقية الخاصة العريقة و الذي تم تأسيسه في عام 1999 برأس مال قدره 500,000,000 خمسمائة مليون دينار عراقي و بخطى ثابتة نحو الامام تم زيادة رأس المال ليصل الى 250,000,000,000 مائتان و خمسون مليار دينار عراقي بعد اقرار الهيئة العامة في الخامس عشر من شهر شباط / فبراير من عام 2014 و التي سبقته زيادة برأس المال بقدر 150,000,000,000 مائة و خمسون مليار دينار عراقي في السابع و العشرين من شهر شباط- فبراير 2013. بالرغم من تعاقب الادارات, استمر المصرف باتباع منهج يعتمد على تطوير بناء التحتية تماشياً مع تطور الصناعة المصرفية محلياً, اقليمياً و دولياً, بما يحقق افضل الخدمات لعملاء المصرف و حفاظاً على حقوق المساهمين. يمثل مصرف بابل لكافة قوانين البنك المركزي العراقي www.cbi.iq و كافة القوانين العراقية النافذة ذات الصلة. كما يمثل المصرف لكافة القوانين المالية و الاقتصادية الدولية مثل قوانين فاكتا FATCA قوانين مكافحة غسيل الاموال AML و الاتفاقيات الدولية لمكافحة تمويل الارهاب و يمتنع عن التعامل مع اي جهات مشبوهة او خاضعة لعقوبات دولية او محلية كما يعتمد المصرف على نظام كامل CAMLS لتقييم ذات المصرف و بمعدل سنوي حسب مبدأ التقييم الذاتي Self-Assessment و يطبق هذا المبدأ على كافة الادارات و فروع المصرف ..

مصرف

المصدر: الكراس التعريفي للمصارف مجتمع البحث

ب- وصف عينة البحث: تم اختيار عينة عشوائية تمثلت بمجموعة من الافراد العاملين في الادارة العليا ومدراء الخط الاول ورؤساء اقسام وشعب ومسؤولي الوحدات الانتاجية في الشركة قيد البحث، فقد تم توزيع (40) استمارة استبيان استرجع منها (37) استمارة حيث بلغت نسبة الاستجابة (0.92) ويوضح الجدول رقم (2) خصائص افراد عينة البحث جدول رقم (2)

خصائص عينة البحث من حيث الجنس

ت	الخاصية	الفئة	التكرار	%
1	الجنس	ذكر	35	95%
		انثى	2	5%

المصدر: من اعداد الباحث

يوضح الجدول رقم (2) ان اغلب افراد عينة البحث هم كانوا من الذكور حيث بلغت نسبتهم (0.95) في حين بلغت نسبة الاناث حوالي (5%) وهذا الامر يعكس لنا طبيعة المجتمع العراقي اذا غالبا ما تكون المراكز القيادية للذكور، كما ويشير الجدول (3) الى خصائص عينة البحث من حيث العمر.

جدول رقم (3)

خصائص عينة البحث من حيث العمر

ت	الخاصية	الفئة	التكرار	%
2	العمر	18 – 25 سنة	5	12.9%
		26 – 35 سنة	12	34.7%
		36 – 45 سنة	14	37.6%
		46 فأكثر	6	14.9%

100%	37	الكلية		
------	----	--------	--	--

المصدر: من اعداد الباحث

يبين الجدول رقم (3) ان النسبة الاعلى لأعمار المبحوثين تتركز في العينة التكرارية (36- 45) حيث شكلوا (37.6%) من اجمالي افراد العينة ثم جاءت الفئة التكرارية (38 - 26) في المرتبة الثانية حيث شكلوا ما نسبته (34.7%) اما الفئة التكرارية (46 فأكثر) جاءت بالمرتبة الثالثة حيث شكلوا ما نسبة (14.9 %) وهذا يعني ان اغلب هم من يمتلكون الخبرة في العمل حيث ان هذه الفئة هي المناسبة للقيام بالأعمال في مجال الادارة بالشركة حيث انهم يمتلكون النضوج العمري الذي يجعلهم يتحملوا المسؤوليات الكبيرة المناطة بهم ،وجاءت الفئة التكرارية (25 – 18 سنة) في المرتبة الرابعة وبنسبة (12.9)، ويشير الجدول (4) الى المؤهل العلمي للمبحوثين.

جدول رقم (4) خصائص عينة البحث من حيث المؤهل العلمي

ت	الخاصية	الفئة	التكرار	%
3	المؤهل العلمي	ثانوية فأقل	7	18.8%
		دبلوم	8	20.8%
		بكالوريوس	21	57.4%
		ماجستير	1	3.0%
		الكلية	37	100%

المصدر: من اعداد الباحث

يبين الجدول (4) ان (57.4%) من افراد عينة البحث هم من يحملون شهادة البكالوريوس وان (20.8%) من افراد عينة البحث هم من يحملون شهادة الدبلوم وان (18.8%) من افراد عينة البحث هم من يحملون شهادة ثانوية فأقل وان (3%) من افراد عينة البحث هم من يحملون شهادة الماجستير، وهذه النتائج تشير الى ان اغلب افراد عينة البحث هم من يحملون شهادة البكالوريوس وهذا يدل على ارتفاع المستوى العلمي لعينة البحث. كما وتم اعداد الجدول رقم (5) لبيان سنوات الخدمة في الشركة

جدول رقم (5) خصائص عينة البحث من حيث سنوات الخدمة

ت	الخاصية	الفئة	التكرار	%
4	سنوات الخدمة	5 سنوات فأقل	9	23.8%
		6- 10	9	23.8%
		11- 20	12	31.7%
		21 سنة فأكثر	7	20.8%
		الكلية	37	100%

المصدر: من اعداد الباحث

يبين لنا الجدول ان الفئة (11- 20) سنة قد احتلت اكبر نسبة من حيث سنوات الخدمة ب (31.7%) واما النسبة (23.8%) كانت للفئات (5 سنوات فأقل)، (6 - 10) على التوالي، اما الفئة العمرية (21 سنة فأكثر) فقد جاءت

بنسبة (20.8%) ، وهذه النتائج تدل على ان اغلب افراد عينة البحث هم من يمتلكون خدمات وظيفية تتراوح ما بين (11- 20) سنة وهي خدمة تؤهلهم لامتلاك خبرة وظيفية لا داء اعمالهم الادارية على اكمل وجه، كما ويشير الجدول (6) الى عدد الدورات التدريبية لا افراد عينة البحث

جدول رقم (6) خصائص عينة البحث من حيث عدد الدورات التدريبية

ت	الخاصية	الفئة	التكرار	%
5	عدد الدورات التدريبية	لا توجد دورات تدريبية	4	10%
		1- 3	11	30%
		4- 6	9	25%
		7- 9	7	20%
		10 فأكثر	6	15%
		الكلي	37	100%

المصدر: من اعداد الباحث

يبين لنا الجدول (6) ان الفئة (1- 3) دوره تدريبية التي تم المشاركة فيها قد حققت اعلى نسبة فقد بلغت (30%)، فقد حققت الفئة (4- 6) دورة تدريبية بنسبة بلغت (25%) ، و حققت الفئة (7 - 9) دورة تدريبية بنسبة (20%)، واما الفئة (10 فأكثر) كانت نسبته (15%)، وفي المرتبة الاخيرة جاءت الفئة (لا توجد دورات تدريبية) بنسبة (10%) وهذا يدل على ان ما يقارب (90%) من افراد عينة البحث هم من خضعوا لدورات تدريبية (دورة واحدة حد كدنى و عشرة دورات كحد اقصى) وهذا ما يساعد على تحسين ادائهم وتطوير مهاراتهم الادارية وحيث بلغت نسبته الافراد الذين لم يخضعوا لأي دورة تدريبية تقريبا (10%).

تاسعاً: اختبارات صدق وثبات اداة البحث:

نتائج اختبار صدق وثبات مقياس البحث (لفقرات الاستبانة) ودقة اجابات افراد عينة الدراسة حسب المتغيرات المتعلقة بالبحث:

جدول رقم (7) نتائج اختبار صدق وثبات مقياس البحث

ت	متغيرات الدراسة	مجموع الفقرات	معامل الفا كرونباخ
1	المدفوعات التكنولوجية	3	0.914
2	التمويل التكنولوجي	3	0.910
3	الاقتراض التكنولوجي	3	0.946
4	الرقابة المالية التكنولوجية	3	0.755
متغيرات التكنولوجيا المالية		12	0.780
5	اسبقية الكلفة	3	0.893
6	اسبقية الجودة	3	0.890

0.838	3	اسبقية الوقت / التسليم	7
0.755	3	اسبقية المرونة	8
0.913	12	الاسبقيات التنافسية	

المصدر: من اعداد الباحث على وفق نتائج الحاسوب باستخدام برنامج spss. V.20

يتضح من خلال نتائج الاختبار الواردة في الجدول اعلاه الى ان نسب معامل الفا كرو نباخ تشير الى وجود درجة عالية من الثبات لجميع فقرات الاستبانة حيث كان معدل الفا كرو نباخ مقبولا احصائيا ولجميع فقرات الاستبانة وذلك لكون ان جميع الفقرات كانت اعلى من (60%) (Qasem,et.al,2016)، (Hu,1999).

المبحث الثاني / (الاطار النظري للبحث)

للمصرف دور جوهري في تقديم الخدمات المالية الحديثة وجعلها في متناول الجمهور العام، وبذلك تساهم في بقاء المصارف وزيادة اعمالها وتقديمها في ضل التطورات التكنولوجية السريعة والمنافسة القوية التي تشهدها الساحة المصرفية اليوم، ومن هذا المنطلق يحتم على المصارف الاهتمام بالتكنولوجيا المالية والتي هي التقانة والابتكارات التي تسعى لمنافسة الاساليب المالية التقليدية عند تقديم خدماتها المالية، وسوف يتم تناول هذا الموضوع من خلال التطرق الى مفهوم التكنولوجيا المالية واهميتها واهم متطلبات تطبيقها.

اولاً: التكنولوجيا المالية : المفهوم والاهمية والمتطلبات:

1. مفهوم التكنولوجيا المالية :

التكنولوجيا المالية مجال جديد مستقطب للشركات الناشئة التي ترغب في تحقيق أرباح طائلة ومكانة اقتصادية ضمن مجموعة كبيرة من المؤسسات المالية ذات الخبرة والحكمة في هذا المجال، فهي تجمع ما بين البرمجيات المتطورة والجانب المالي للبنوك لتقديم مزيج من الخدمات المالية متضمنة المدفوعات والعملات الرقمية والتحويل الإلكتروني للأموال.

ان التكنولوجيا المالية **Fintech** هو مفهوم يطلق على استخدام التقنيات في التعاملات المالية التي تسهم في تحسين الخدمات المالية التقليدية وتقديمها الى اكبر شريحة من المستفيدين من خارج الانظمة المالية التقليدية، وقد تباينت آراء الكتاب والباحثين في تحديد مفهوم التكنولوجيا المالية، فيشير (Schindler,2017:2) الى ان التكنولوجيا المالية هي الابتكار المالي التقني الذي قد يؤدي الى ابتكار جديد في نماذج العمال والتطبيقات والعمليات والمنتجات او الخدمات المرتبطة بها بالشكل الذي ينعكس ماديا على الاسواق والمؤسسات المالية وتوفير الاموال ، ويرى ايضا (Giodana,2017:6) بأنها صناعة اقتصادية تتكون من شركات تستخدم في نشاطها التكنولوجيا من اجل صنع انظمة مالية اكثر كفاءة وبثالي فهي جزء ناتج عن تقاطع الخدمات المالية وقطاع التكنولوجيا من خلال التركيز على التكنولوجيا ودخول الاسواق من خلال منتجات وخدمات مبتكرة ، ويرى (Rainer et al,2018:235) ان التكنولوجيا المالية هي مجموعة من الخدمات الرقمية الجديدة في مجال المعلومات المالية مثل التخطيط المالي والاستثمارات المالية والمدفوعات والتمويل والاستثمارات، وأشار (Lee&Gin,2015:2) بأنها الخدمات المبتكرة والمنتجات المقدمة عبر التكنولوجيا مثل الهاتف المحمول واستخدام العملات المشفرة مثل عملة **Blockchain, Bitcoin** بدلا من العملات التقليدية، ويرى ايضا (Ozli,2018:231) ان مصطلح التكنولوجيا المالية يشير الى تقديم الخدمات المالية والمصرفية من خلال الابتكار التكنولوجي الحديث بواسطة برامج الكمبيوتر والخوارزميات، ويرى (Huma Haider,2018:2) ان التكنولوجيا المالية هي حزمة واسعة من الخدمات المالية الإلكترونية والتي تمتاز بأنها ملائمة وبأسعار معقولة واقل من الخدمات التقليدية وبالشكل الذي يخدم الفئات محدودة الدخل بالإضافة الى دورها في تحسين حالتهم الاقتصادية.

2. اهمية التكنولوجيا المالية :

وتتمثل اهمية التكنولوجيا المالية من خلال: (Ozili,2018:229)، (Nassiry,2018:6)، (Liudmila,2016)، (AmerDuglas&et al,2015:1)

أ. تمثل التكنولوجيا المالية احدى اهم القنوات الرئيسية في خدمة المستفيدين من خلال منتجاتها وخدماتها المالية الحديثة ومن خلال ما تقدمه من تقنيات من تقنيات كبيرة للمؤسسات المصرفية وبالشكل الذي يساعدها في من تعزيز مصادر التمويل.

ب. تساهم التكنولوجيا المالية في خفض التكاليف وزيادة رؤوس الاموال بالكمية والسرعة المناسبين لجميع المستفيدين.

ت. للتكنولوجيا المالية دوراً بارزاً في تعزيز الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد من خلال تزويد الشركات والافراد سهولة الوصول الى مجموعة من الادوات المالية مثل التسهيلات الائتمانية والنفقات الاجمالية وزيادة حجم التعاملات المالية.

ث. تكمن اهمية التكنولوجيا المالية من حيث انها تفرض على المنظمين والمشاركين في السوق تحديات في الموازنة ما بين العوائد والمخاطر المحتملة للابتكارات المالية الحديثة لضمان استمراريتهم وبقائهم في السوق.

ج. كما تتمثل اهمية التكنولوجيا المالية من حيث توفير الخدمات المالية على مدار السنة وخلال 24 ساعة وهذا عكس المصارف التقليدية.

3. أهداف التكنولوجيا المالية:

تسعى التكنولوجيا المالية إلى تحقيق الاتي: (العززي، 2018)، (Bennett, 2016)، (Stephen, 2018)، (Liudmila, 2016):

أ. تكلفة أقل: تسعى التكنولوجيا المالية الى خفض التكاليف الحالية، وبالتالي يسمح لا كبر عدد من المستخدمين للوصول الى الخدمات المالية وخاصاً الشركات والافراد الغير مخدومين مصرفياً.

ب. تحقيق خصوصية أكثر: حيث ان الخدمات والمنتجات التي تقدمها التكنولوجيا المالية مصممة وفقاً لرغبات الزبائن الشخصية فكل مصرف له حاجات مختلفة عن المصارف الاخرى ويمكن الوصول الى ذلك من خلال عدد من القنوات.

ت. تحقيق سرعة أكبر: حين ان خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية تعتمد غالباً على التكنولوجيا التقنية لإنجاز الاجراءات والعمليات وهذا يعني توفير وتيرة اسرع للعمليات.

ث. تحقيق الانتشار: ان خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية تعتبر عابرة للحدود حيث يمكنها خدمة زبائن لا ينتمون لبقعة جغرافية معينة.

ج. المقارنة: حيث أن خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية تمكن الزبائن من المقارنة بين العديد من الشركات والمصارف من حيث الخدمة والأسعار.

4. متطلبات التكنولوجيا المالية:

لقد اختلف الكتاب والباحثين في تحديد ما يمكن من خلاله قياس التكنولوجيا المالية، ففهم من اسمها بمجالات التكنولوجيا المالية والبعض الاخر ما اطلق عليها بقطاعات التكنولوجيا المالية وهناك من اطلق عليها بخدمات التكنولوجيا المالية فعلى لرغم من اختلاف التسميات الا انها تعطي نفس المعنى ونفس المضمون، وعليه فإن متطلبات التكنولوجيا المالية تتمثل بالاتي : (Kelven, 2018)، (Saksonova, 2017)، (Nycedc, 2015)، (Carmona et al, 2019)، (Truong, 2016)، (النحاس، 2017)، (الحافظ، 2017)، (عبد الرحيم، 2018):

1. المدفوعات التكنولوجية: وهي عملية احلال الدفع الالكتروني بدلا من الدفع التقليدي من خلال التركيز على تحسين عملية الدفع من حيث الكفاءة والامان والسرعة وراحة المستفيدين، فقد شهد هذا النظام تحولا كبيرا في كيفية بدأ المدفوعات ومعالجتها وخاصة مع بدأ الهواتف الذكية وظهور الدفع عبر الهاتف والنقل، كما واطلقت التكنولوجيا المالية سلسلة من التطبيقات والخدمات المالية الالكترونية للعديد من اشكال الدفع وفقا لأهداف واحتياجات المستخدمين، كما وفرت للزبائن اجراء جميع مدفوعاتهم بشكل الكتروني.

2. التمويل التكنولوجي: وهو عملية الحصول على الاموال من المصارف باستخدام التكنولوجيا للعمل في أنشطة متعددة المصادر، فهي شكل من اشكال جمع الاموال باستخدام الانترنت وبالشكل الذي يتيح للزبائن تعبئة الاموال من مختلف الناس والشركات باستخدام مواقع التواصل والشبكات الاجتماعية الاخرى وبشكل أكثر سهولة من المصارف التقليدية.

3. الاقتراض التكنولوجي: وهي عملية اتاحة الاموال للشركات والافراد الكترونياً دون اللجوء الى المصارف التقليدية، وهو ما يطلق عليه بالاقتراض الغير مصرفي القائم على التكنولوجيا من خلال اتاحة امكانية الوصول الى البيانات فباستخدام الخوارزميات المتطورة وقوة الحوسبة تمكنت الشركات الجديدة من التنافس مع البنوك التقليدية من خلال تقديمها لخدمات جديدة الكترونياً تمثلت بالقرض الالكتروني (التكنولوجي).

4. الرقابة المالية التكنولوجية: ويقصد بها التأكد من فاعلية الوظائف والعمليات المالية والتكنولوجية ورقابة الاداء المالي التقني وفقاً للتعليمات الموضوعية والعم على تشخيص مكامن الضعف والخلل والعمل على معالجة الاخطاء ومنع تكرارها.

ثانياً: الاسبقيات التنافسية : المفهوم، الاهمية، الانواع:

1. مفهوم الاسبقيات التنافسية:

ويشير (كريدي، 2007:31) الى ان الاسبقيات التنافسية هي مجموعة من المهام الواجب القيام بها من اجل دعم الميزة التنافسية للمؤسسات المصرفية في السوق والتي تضمن زيادة الخدمات المصرفية المقدمة وتحقيق الارباح والتي تعتمد على عدة عناصر منها التكلفة وجودة الخدمات والمرونة في التوزيع بالإضافة الى التسليم في الوقت المناسب، ويرى ايضا (قنديل، 2015:31) الى انها الاستراتيجية التي تتبناها المؤسسات من اجل ان تساعد على زيادة قدرتها وتطوير وتعزيز الميزة التنافسية وتدعم متطلبات السوق وحاجاته وتحقيق الاهداف التنافسية بنجاح، وينظر (Naqshbandi&Idris,2012:264) الى ان الاسبقيات التنافسية هي التفضيلات الاستراتيجية او الطرق التي تمكن المؤسسة من اختيار السوق المناسب والتنافس فيه، ويشير (عبدالله، 2016:29) الى ان الاسبقيات التنافسية هي الحلقة الحاسمة التي تمكن المؤسسات من تحقيق اعلى مراكز التنافسية داخل البيئة السوقية وتزايد قدرتها على التنافسية من خلال تعزيز ادائها.

ومن خلال ما تقدم يرى الباحث الى ان الاسبقيات التنافسية هي الغاية التي تسعى الى تحقيقها كل المؤسسات على اختلاف توجهات اعمالها ويتطلب تحقيقها وضع استراتيجيات واتخاذ قرارات ادارية حاسمة والتي من شأنها ضمان مكانة المؤسسات، وبالتالي فهي القدرات التي تخلق للمؤسسة ميزة تنافسية تساعد على تحقيق التفوق والافضالية على لمنافسين في السوق وهذا من خلال القدرات التي تمثلها المؤسسة والتي تقودها الى المزايا التنافسية.

2. اهمية الاسبقيات التنافسية:

ان امتلاك المؤسسة للاسبقيات التنافسية تزيد ومن قدرتها على التقدم والاستمرار في ضل التغيرات الحديثة واشداد المنافسة وتظهر اهمية الاسبقيات التنافسية من خلال الاتي: (قنديل، 2012:33)، (Kongkiti,2007)، (الطائي، 2013:74)، (Russell&Taylor,2000)، (Heizer&Render,2001)، (Davis et al,2003)، (سلمي، 2001:104)، (النجار، محسن، 2004:52)، (العلي، 2009:67)، (Wheelen&Hunger,2006): أ. ان تبني الاسبقيات التنافسية تساهم في تكوين حصة سوقية تزيد من قدرة المؤسسة على الاستمرار والتقدم.

ب. المساهمة بشكل فاعل في كسب رضا الزبون وزيادة ربحية المؤسسة.
ت. تعمل الاسبقية التنافسية في ايجاد احداث الاستراتيجية والخطط الطبقة في الاداء مع توظيف الابداع والابتكار لدى العاملين.

ث. تبرز اهمية الاسبقيات التنافسية من خلال القدرة على تحقيق حاجات المستهلك او القيمة التي يمكن الحصول عليها من خلال المنتج او الخدمة مثلاً قصر مدة التوريد او الجودة العالية للمنتج او الخدمة.

ج. تكمن اهمية الاسبقيات التنافسية من خلال تلبية حاجات وتوقعات الزبائن في الحصول في منتج او خدمة ذو جودة عالية وسرعة وسهولة التسليم وابتكار لمنتجات وخدمات جديدة لأجل الحصول على مكانه في السوق اكبر من المنافسين مما يؤدي الى زيادة المبيعات وتحقيق الارباح.

ح. تعتبر عاملاً حاسماً في تطوير استراتيجيات المؤسسة.
خ. تعتبر عاملاً حاسماً في تحقيق التفوق التنافسي.
د. المساعدة في التوسع في تقديم منتجات وخدمات الى الاسواق الجديدة ومن ثم زيادة حصتها السوقية وتدعيم مركزها التنافسي.

ذ. المساعدة في تحقيق الكفاءة والفاعلية، حيث ان الكفاءة تمثل معياراً للنجاح من خلال الكلفة المنخفضة والانتاجية العالية، اما الفاعلية فهي قدرة المؤسسة في تلبية معايير معينة مثل جداول التسليم والمقدرة التقنية اللازمة لتحقيق الاهداف.

ر. المساهمة في تعزيز قدرة المؤسسة في المنافسة والبقاء في ميدان الاعمال لان المؤسسة تكون قادرة في مواجهة تهديدات المنافسين في ميدان الاعمال.

3. انواع الاسبقيات التنافسية:

ان الاسبقيات التنافسية ينصب اهتمامها في تحويل رغبات السوق الى مجالات مستهدفة تنفذها أنشطة المنظمة سعياً وراء تحقيق الميزة التنافسية، ومن خلال متابعة اراء الكتاب والباحثين وجدنا نوع من

التطابق في وجهات نظرهم ومنهم (العطار، 2010: 70)، (اللامي، 2008: 20)، (الهاشمي، 2006: 45)، (Evans & Collier, 2007)، (البكر، 2008)، (Krajewski & Ritzman, 2010) وقد تمثلت آرائهم بالأبعاد الآتية (اسبقية الكلفة، اسبقية الجودة، اسبقية الوقت، اسبقية المرونة) وان كلاً منها تعد بمثابة اسبقية تنافسية للمؤسسة:

أ. **اسبقية الكلفة:** ان الكلفة المنخفضة تعد البعد التنافسي الذي تستند اليه المؤسسة في سعيها للمحافظة في او تعزيز الحصة السوقية والتمتع بمزايا اقتصاديات الحجم وتعويض انخفاض هامش الربح الناتج عن تخفيض السعر، وبالتالي فإن اسبقية الكلفة تعني القدرة على تصميم وتصنيع وتسويق منتج او خدمة بأقل تكلفة مقارنة مع المؤسسات المنافسة، فهي احدى الابعاد التي تعتمد عليها المؤسسة في المنافسة في السوق لتقديم منتجات تتصف بالكلفة المنخفضة دون التأثير على الجودة، فهي تعتبر احدى العوامل الحاسمة في تعزيز الموقف التنافسي للمؤسسة من خلال تقديم منتجات وخدمات باقل التكاليف مما يؤدي الى زيادة الحصة السوقية.

ب. **اسبقية الجودة:** تستخدم المؤسسات هذا البعد لتحقيق التفوق التنافسي وذلك لأنه من خلاله تستطيع المؤسسة البقاء والاستمرار والحصول على القيمة المتوقعة التي تتناسب مع رسالتها وهذا يتطلب منها تحديد احتياجات وتوقعات الزبائن ورغباتهم عن الجودة، فبعد الجودة من المزايا التنافسية المهمة التي تشير الى اداء الاعمال بصورة صحيحة منذ الوهلة الاولى والقدرة على تقديم خدمات ومنتجات تتلاءم مع احتياجات الزبائن، وتهدف الجودة الى تحسين وتطوير الاداء وتقليل التكاليف والتحكم في الوقت وتحقيق متطلبات السوق والعمل بروح الفريق الواحد.

ت. **اسبقية التسليم / الوقت:** تعد سرعة التسليم من الوسائل المهمة والمميزة وتعني امكانية المؤسسة في تقليل وقت تسليم المنتج والخدمة، وتستطيع المؤسسة من مواجهة منافسيها من خلال تقديم منتجاتها وخدماتها في اقل وقت ممكن وفي الوقت المحدد وبدون تأخير وبذلك سوف تكتسب المؤسسة سمعة جيدة تسمح لها بالفوز بجزء من الطلب الموجود في السوق.

ث. **اسبقية المرونة:** تعد اسبقية المرونة احدى اهم المرتكزات التي تعتمد عليها المؤسسة في انجاح اعمالها وتميزها على المنافسين، ويقصد بها قدرة المؤسسة على الاستجابة بفاعلية للظروف والمتغيرات كالمرونة السريعة لتغيير حجم الانتاج وتغيير مزيج المنتجات وتخصيص المنتجات وادخال تكنولوجيا جديدة او منتجات جديدة.

المبحث الثالث / (الاطار العملي للبحث)

يتم في هذا المبحث عرض التحليل الوصفي الاحصائي لمتغيرات البحث من خلال الادوات الاحصائية كالوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وعلاقات الارتباط والتأثير لمتغيرات البحث المستقلة والمعتمدة واختبار الفرضيات، ومن خلال المحاور الآتية:

اولاً: **وصف وتحليل نتائج متغيرات البحث:** يتناول هذا المحور وصف وتشخيص آراء عينة البحث، أذ انه يتضمن عرض البيانات التي أظهرتها استمارة الاستبيان وتحليل استجابات افراد العينة فيما يخص متغيري البحث متطلبات التصنيع الرشيق والاستراتيجيات التنافسية.

أ. **وصف وتحليل نتائج متغير متطلبات التكنولوجيا المالية (المدفوعات التكنولوجية، التمويل التكنولوجي، الاقتراض التكنولوجي، الرقابة المالية التكنولوجية)،** إذ يشير الجدول (8) إلى الوصف العام لآراء واستجابات أفراد عينة البحث.

جدول رقم (8)

التوزيع التكراري والوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري والوزن المؤي لإجابات افراد العينة لمتغير متطلبات التكنولوجيا المالية .

التوزيعات التكرارية والنسب المئوية

المتغير المستقل	المؤشر	اتفاق بشدة %	اتفاق %	محايد %	لا اتفاق بشدة %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المدفوعات التكنولوجية	X1	59.5	32.4	2.7	0.0	4.41	1.15
	X2	45.9	32.4	8.1	8.1	4.05	1.02
	X3	27.0	59.5	0.0	5.4	3.92	0.97
	المؤشر الكلي	44.13	41.43	3.6	4.5	3.98	0.99
		85.56		3.6	10.8		
التمويل التكنولوجي	X1	40.5	43.2	10.8	0.0	4.14	1.05
	X2	29.7	43.2	8.1	10.8	3.76	0.93
	X3	37.8	40.5	10.8	0.0	4.05	1.02
	المؤشر الكلي	36	42.3	9.9	7.2	4.14	1.05
		78.3		9.9	11.4		
الاقراض التكنولوجي	X1	48.6	45.9	5.4	0.0	4.43	1.16
	X2	35.1	40.5	8.1	10.8	3.89	0.97
	X3	27.0	43.2	10.8	5.4	3.65	0.90
	المؤشر الكلي	36.9	43.2	7.8	5.4	4.43	1.16
		80.1		7.8	11.7		
الرقابة المالية التكنولوجية	X1	24.3	59.5	8.1	5.4	3.97	0.99
	X2	45.9	43.2	2.7	5.4	4.22	1.08
	X3	35.1	27.0	10.8	16.2	3.59	0.89

0.96	3.89	6.3	8.1	7.2	43.2	35,1	المؤشر الكللي	
		14.86	7.2	78.3				
		14.19	8.11	78.3				

ب. المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية.

ويتضح من الجدول (8) ما يأتي: -

1. متطلب المدفوعات التكنولوجية:

يلاحظ من الجدول اعلاه وجود نسبة اتفاق ايجابية بين الافراد المبحوثين قدرها (85.56%) وبلغت نسبة المحايدين (3.6%) وعدم الاتفاق (10.8%) والذي جاء كله بوسط حسابي (3.98) وبانحراف معياري (0.99) ومن بين أهم المؤشرات التي عززت نسبة الاتفاق الإيجابية هو المؤشر (X1) الذي ينص على أن يعتمد مصرفكم على الدفع الإلكتروني بدلا من الدفع التقليدي. وجاء هذا المؤشر بوسط حسابي (4.41) وبانحراف معياري (1.15) وهذه النتيجة تشير الى ان المصارف عينة البحث يستخدمون الوسائل الإلكترونية والتكنولوجية في تنفيذ كافة مدفوعاتهم الى كافة المتعاملين بشكل اكثر من الدفع التقليدي اليدوي، والمؤشر (X2) الذي ينص على أن يوجد في مصرفكم اشكال متنوعة للدفع الإلكتروني تتناسب مع احتياجات المستفيدين. والذي جاء بوسط حسابي (4.05) وبانحراف معياري (1.02)، والمؤشر (X3) الذي ينص على أنه يتيح مصرفكم للزبائن اجراء جميع مدفوعاتهم الكترونياً في اي وقت وبشكل امن، إذ الذي جاء بوسط حسابي (3.92) وبانحراف معياري (0.97).

2. التمويل التكنولوجي:

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه وجود نسبة اتفاق عالية وإيجابية بين الأفراد المبحوثين قدرها (78.3%) وفيما بلغت نسبة المحايدين (9.9%) وبلغت نسبة عدم الاتفاق (11.4%) كما وبلغ الوسط الحسابي لهذا البعد (4.14) وبانحراف معياري (1.05) ومن اهم المؤشرات التي عززت نسبة الاتفاق هو المؤشر (X1) والذي ينص أن يحصل مصرفكم على الاموال من مصادر التمويل الالكتروني، وجاء كله بوسط حسابي (4.14) بانحراف معياري (1.05) وكذلك والمؤشر (X3) الذي ينص أن يمكن مصرفكم زبائنه من استلام اموالهم من الآخرين الالكتروني، والذي جاء بوسط حسابي (4.05) وبانحراف معياري (1.02) والمؤشر (X2) والذي ينص على ان تتوفر في مصرفكم تكنولوجيا يمكن من خلالها تمويل زبائنه الكترونياً، الذي جاء بوسط حسابي (3.76) وبانحراف معياري (0.93).

3. متطلب الاقتراض التكنولوجي:

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه وجود نسبة اتفاق عالية وإيجابية بين الأفراد المبحوثين قدرها (80.1%) وفيما بلغت نسبة المحايدين (7.8%) وبلغت نسبة عدم الاتفاق (11.8%) كما وبلغ الوسط الحسابي لهذا البعد (4.43) وبانحراف معياري (1.16) ومن اهم المؤشرات التي عززت نسبة الاتفاق هو المؤشر (X1) والذي ينص أن يعتمد مصرفكم على الوسائل الكترونية في منح القروض، وجاء كله بوسط حسابي (4.43) بانحراف معياري (1.16) وكذلك والمؤشر (X2) يسمح مصرفكم للمقرضين بسداد القروض التي عليهم من خلال الوسائل الإلكترونية، والذي جاء بوسط حسابي (3.89) وبانحراف معياري (0.97) والمؤشر (X3) والذي ينص على ان يطور مصرفكم الادوات التكنولوجية المستخدمة في منح القروض، الذي جاء بوسط حسابي (3.65) وبانحراف معياري (0.90).

4. متطلب الرقابة المالية التكنولوجية:

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه وجود نسبة اتفاق عالية وإيجابية بين الأفراد المبحوثين قدرها (78.3%)، وفيما وبلغت نسبة المحايدين (7.2%)، وبلغت نسبة عدم الاتفاق (14.86%) والذي جاء كله بوسط حسابي (3.89) وبانحراف معياري (0.96)، ومن بين أهم المؤشرات التي عززت نسبة الاتفاق الإيجابية هو المؤشر (X2) الذي ينص على أن يحدد مصرفكم المشاكل التي تعيق تقديم الخدمات المالية تكنولوجيا، وجاء كله بوسط حسابي (4.22) وبانحراف معياري (1.08) وكذلك والمؤشر (X1) الذي ينص على أن يراقب مصرفكم الكترونياً اداء العمليات المالية فيه، الذي جاء بوسط حسابي (3.97) وبانحراف معياري (0.99) والمؤشر (X3) الذي ينص على أن يطور مصرفكم ادوات الرقابة المالية التكنولوجية باستمرار لتحقيق الكفاءة في العمل الذي جاء بوسط حسابي (3.59) وبانحراف معياري (0.96).

ب. وصف وتحليل نتائج متغير الاسبقيات التنافسية وهي (اسبقية الكلفة، اسبقية الجودة، اسبقية الوقت / لتسليم، اسبقية المرونة) إذ يشير الجدول (9) إلى الوصف العام لآراء واستجابات أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (9)

التوزيع التكراري والوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري والوزن المئوي لإجابات افراد العينة لمتغير الاسبقيات التنافسية المصرفية

التوزيعات التكرارية والنسب المئوية									
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة		المؤشر	المتغير المستقل
		%	%	%	%	%			
1.15	4.41	5.4	0.0	2.7	32.4	59.5	هل الكلف المباشرة منخفضة في مصرفكم مقارنة بالمنافسين.	X1	اسبقية الكلفة
1.02	4.05	5.4	8.1	8.1	32.4	45.9	هل الكلف الغير مباشرة منخفضة في مصرفكم مقارنة بالمنافسين	X2	
0.97	3.92	8.1	5.4	0.0	59.5	27.0	هل يهتم مصرفكم بتخفيض التكاليف قدر الامكان	X3	
0.99	3.98	9.5	4.7	4.73	40.54	40.54		المؤشر الكلي	
		14.19		4.73	81.08				
1.05	4.14	5.4	0.0	10.8	43.2	40.5	يلاحظ مصرفكم رضا الزبائن عن الخدمات المصرفية المقدمة.	X1	اسبقية الجودة
0.93	3.76	8.1	10.8	8.1	43.2	29.7	خدماتكم المصرفية مطابقة للمواصفات المعمول فيها.	X2	
1.02	4.05	0.0	10.8	10.8	40.5	37.8	يقوم مصرفكم بعمليات تقييم لجودة الخدمات المقدمة.	X3	
1.05	4.14	6.1	6.8	11.49	41.22	34.46		المؤشر الكلي	
		12.84		11.49	75.68				
1.16	4.43	0.0	0.0	5.4	45.9	48.6	يلبي مصرفكم حاجات الزبائن بالسرعة المطلوبة.	X1	اسبقية الوقت/ التسليم
0.97	3.89	5.4	10.8	8.1	40.5	35.1	مدة انتظار الزبائن للحصول على الخدمة قصير في مصرفكم.	X2	
0.90	3.65	13.5	5.4	10.8	43.2	27.0	يلتزم مصرفكم بالمواعيد المحددة مسبقاً للزبائن بدقة.	X3	
1.16	4.43	9.5	5.4	8.11	41.22	35.81		المؤشر الكلي	
		14.9		8.11	77.03				
1.16	4.43	0.0	0.0	5.4	45.9	48.6	يستجيب مصرفكم للأعداد الكبيرة من الزبائن في الحالات الاستثنائية دون زيادة التكاليف.	X1	اسبقية المرونة
1.02	4.05	0.0	10.8	10.8	40.5	37.8	لدى مصرفكم القدرة على تقديم خدمات مصرفية جديدة (استخدام خدمات ووسائل جديدة) لا يمتلكها المنافسين.	X2	

1.15	4.41	5.4	0.0	2.7	32.4	59.5	X3	يملك مصرفكم مزيج خدمات مصرفية متنوع.
1.11	4.29	1.8	3.6	6.3	39.6	48.63	المؤشر	
		2.7		6.3	88.23		الكلية	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية.

ويتضح من الجدول (9) ما يأتي: -

1. اسبقية الكلفة:

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه وجود نسبة اتفاق عالية وإيجابية بين الأفراد المبحوثين قدرها (81.08%) فيما بلغت نسبة المحايدين (4.73%)، وبلغت نسبة وعدم الاتفاق (14.19%) والذي جاء كله بوسط حسابي (3.98) وبانحراف معياري (0.99) ومن بين أهم المؤشرات التي عززت نسبة الاتفاق الإيجابية هو المؤشر (X1) الذي ينص على أن هل الكلف المباشرة منخفضة في مصرفكم مقارنة بالمنافسين، وجاء كله بوسط حسابي (4.14) وبانحراف معياري (1.05) وكذلك والمؤشر (X2) الذي ينص على أن هل الكلف الغير مباشرة منخفضة في مصرفكم مقارنة بالمنافسين الذي جاء بوسط حسابي (4.05) وبانحراف معياري (1.02) والمؤشر (X3) الذي ينص أن هل يهتم مصرفكم بتخفيض التكاليف قدر الامكان، الذي جاء بوسط حسابي (3.92) وبانحراف معياري (0.97).

2. اسبقية الجودة:

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه وجود نسبة اتفاق عالية وإيجابية بين الأفراد المبحوثين قدرها (75.68%) فيما بلغت نسبة المحايدين (11.49%)، وبلغت نسبة وعدم الاتفاق (12.84%) والذي جاء كله بوسط حسابي (4.14) وبانحراف معياري (1.05) ومن بين أهم المؤشرات التي عززت نسبة الاتفاق الإيجابية هو المؤشر (X1) الذي ينص على أن هل يلاحظ مصرفكم رضا الزبائن عن الخدمات المصرفية المقدمة، وجاء كله بوسط حسابي (4.41) وبانحراف معياري (1.15) وكذلك والمؤشر (X3) الذي ينص على أن يقوم مصرفكم بعمليات تقييم لجودة الخدمات المقدمة، الذي جاء بوسط حسابي (4.05) وبانحراف معياري (1.02) والمؤشر (X2) الذي ينص أن هل خدماتكم المصرفية مطابقة للمواصفات المعمول فيها، الذي جاء بوسط حسابي (3.76) وبانحراف معياري (0.93).

3. اسبقية الوقت / التسليم:

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه وجود نسبة اتفاق عالية وإيجابية بين الأفراد المبحوثين قدرها (77.03%) فيما بلغت نسبة المحايدين (8.11%)، وبلغت نسبة وعدم الاتفاق (14.9%) والذي جاء كله بوسط حسابي (4.43) وبانحراف معياري (1.16) ومن بين أهم المؤشرات التي عززت نسبة الاتفاق الإيجابية هو المؤشر (X1) الذي ينص على أن هل يلبي مصرفكم حاجات الزبائن بالسرعة المطلوبة، وجاء كله بوسط حسابي (4.43) وبانحراف معياري (1.16) وكذلك والمؤشر (X2) الذي ينص على أن هل مدة انتظار الزبائن للحصول على الخدمة قصير في مصرفكم، الذي جاء بوسط حسابي (3.89) وبانحراف معياري (0.99) والمؤشر (X3) الذي ينص أن يلتزم مصرفكم بالمواعيد المحددة مسبقاً للزبائن بدقة، الذي جاء بوسط حسابي (3.65) وبانحراف معياري (0.90).

4. اسبقية المرونة:

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه وجود نسبة اتفاق عالية وإيجابية بين الأفراد المبحوثين قدرها (88.23%) فيما بلغت نسبة المحايدين (6.3%)، وبلغت نسبة وعدم الاتفاق (2.7%) والذي جاء كله بوسط حسابي (4.29) وبانحراف معياري (1.11) ومن بين أهم المؤشرات التي عززت نسبة الاتفاق الإيجابية هو المؤشر (X1) الذي ينص على أن يستجيب مصرفكم للأعداد الكبيرة من الزبائن في الحالات الاستثنائية دون زيادة التكاليف، وجاء كله بوسط حسابي (4.43) وبانحراف معياري (1.16) وكذلك والمؤشر (X3) الذي ينص على أن يملك مصرفكم مزيج خدمات مصرفية متنوع، الذي جاء بوسط حسابي (4.41) وبانحراف معياري (1.15) والمؤشر (X2) الذي ينص أن لدى مصرفكم القدرة على تقديم خدمات مصرفية جديدة (استخدام خدمات ووسائل جديدة) لا يملكها المنافسين، الذي جاء بوسط حسابي (4.05) وبانحراف معياري (1.02).

ثانياً: علاقات الارتباط بين متطلبات التكنولوجيا المالية والاسبقيات التنافسية في المؤسسات المصرفية قيد البحث.

لغرض اختبار الفرضية الأولى تم إعداد الجدول رقم (10)

الجدول (10)

نتائج علاقة الارتباط بين متطلبات التكنولوجيا المالية والاسبقيات التنافسية على مستوى الكلي

المتغير التابع	المتغير المستقل
	متطلبات التكنولوجيا المالية
الاسبقيات التنافسية المصرفية	*0.752

*P≤

0,05

N = 37

المصدر: من اعداد الباحث على وفق نتائج الحاسوب باستخدام برنامج Spss.v.20

تشير نتائج التحليل في الجدول (10) إلى وجود علاقة ارتباط معنوي بين اجمالي متطلبات التكنولوجيا المالية واجمالي الاسبقيات التنافسية من وجهة نظر الأفراد المبحوثين في المؤسسات المصرفية ، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (*0.752) عند مستوى معنوية (0.05) ، وهذا يعني انه كلما زاد اهتمام المؤسسات المصرفية بتوفير متطلبات التكنولوجيا المالية بالشكل الذي يساعد على تقديم الخدمات المصرفية لجميع الافراد والمؤسسات وفي الوقت المناسب وبالكلفة الاقل وعلى مدار السنة ولمدة 24 ساعة والذي سيعزز من الاسبقيات التنافسية، وبهذا فإننا نرفض الفرضية الاولى فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ارتباط معنوية بين متطلبات التكنولوجيا المالية والاسبقيات التنافسية.

الجدول (11)

نتائج علاقة الارتباط بين متطلبات التكنولوجيا المالية والاسبقيات التنافسية على مستوى الابعاد

متطلبات التكنولوجيا المالية					المتغير المستقل	
المؤشر الكلي	الرقابة المالية التكنولوجية	الاقتراض التكنولوجي	التمويل التكنولوجي	المدفوعات التكنولوجية	المتغير التابع	
					اسبقية الكلفة	
					اسبقية الجودة	
					اسبقية الوقت / التسليم	
					اسبقية المرونة	
					المؤشر الكلي	
*0.668	*0.592	*0.576	*0.689	*0.692		
*0.672	*0.411	*0.547	*0.671	*0.642		
*0.554	*0.487	*0.561	*0.401	*0.459		
*0.642	*0.692	*0.671	*0.429	*0.603		
*0.628	*0.563	*0.529	*0.618	*0.636		

*P≤ 0,05

N = 37

المصدر: من اعداد الباحث على وفق نتائج الحاسوب باستخدام برنامج Spss.v.20

تسعى هذه الفقرة على التحقق من صحة الفرضية الثانية التي تنص عدم وجود علاقة ارتباط معنوي بين متطلبات التكنولوجيا المالية بمتغيراته الفرعية في الاسبقيات التنافسية، وتشير نتائج تحليل الانحدار في الجدول (11) إلى أن متطلبات التكنولوجيا المالية ذات ارتباط معنوي في الاسبقيات التنافسية وانحصر معامل هذه العلاقة بين (*0.692, *0.397)، وهذا يعني ان قيام المؤسسات المصرفية باستخدام الوسائل الإلكترونية والتكنولوجية في تقديم الخدمات المصرفية بصورة الإلكترونية ويكون من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية في تقديم القروض ومنحها وايضا السماح للمقرضين بسداد القروض المترتبة عليهم باستخدام الوسائل الإلكترونية وكذلك السماح للزبائن بأجراء كافة مدفوعاتهم باستخدام الوسائل الإلكترونية والتكنولوجية وبأعلى

مستويات الامان وايضا قيام لمصارف باستخدام الوسائل التكنولوجية بالحصول على مصادر التمويل وايضا السماح للزبائن باستلام الاموال من الآخرين وبصورة الإلكترونية وايضا استخدام وسائل الرقابة المالية الإلكترونية لمراقبة اداء كافة العمليات المالية وبصورة الإلكترونية والعمل على حل كافة المشكلات التي تعيق تقديم الخدمات وهذا مما يساعد على تعزيز الاسبقيات التنافسية لهذه المؤسسات فيما يتعلق بتعزيز اسبقية الكلفة من خلال العمل على تخفيض التكاليف المباشرة وغير مباشرة قدر الامان مما ينعكس على تخفيض اسعار الخدمات المقدمة الى الزبائن، وايضا تعزيز اسبقية الجودة من خلال العمل على تقديم الخدمات وفق المواصفات المعمول فيها والعمل على تقييم جودة الخدمات المقدمة بما يعزز من رضا الزبائن، وايضا العمل على تعزيز اسبقية الوقت/ التسليم وذلك من خلال العمل على تقديم الخدمات المصرفية في الوقت والمكان المحدد للزبائن وبصورة الإلكترونية، وتعزيز اسبقية المرونة من الاستجابة السريعة للتغيرات في بأذواق الزبائن وايضا الاستجابة السريعة في تقديم الخدمات جديد وفقا للتغيرات في البيئة السوقية وايضا القدرة على تقديم مزيج من الخدمات المصرفية المتنوعة. ما تقدم فإننا نرفض الفرضية الثانية التي تنص على وجود ارتباط معنوي بين التكنولوجيا المالية بمتطلباتها في الاسبقيات التنافسية بأبعادها.

الجدول (12)

نتائج علاقة التأثير بين متطلبات التكنولوجيا المالية والاسبقيات التنافسية على مستوى الكلي

T		F		R ²	التكنولوجيا المالية		المتغير المستقل المتغير التابع
الجدولية	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة		B1	B0	
2.281	*8.267	3.235	*38.108	0,571	0.923	0.811	الاسبقيات التنافسية

*P ≤ 0.05

DF (35.1)

N = 37

المصدر: من اعداد الباحث على وفق نتائج الحاسوب باستخدام برنامج Spss.v.20

تشير نتائج تحليل الانحدار في الجدول (12) إلى أن للتكنولوجيا المالية ذو تأثير ذو دلالة معنوية في تعزيز الاستراتيجيات التنافسية ويدعم ذلك قيمة (F) البالغة (38.108*) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (3.235) عند درجتي حرية (35.1) ومستوى معنوية (0.05) ويستدل من قيمة معامل التحديد (R²) البالغة (0,571) ويدعم ذلك قيمة معامل الانحدار (Beta) البالغة (0.923) وعزز ذلك قيمة (t) المحسوبة البالغة (*8.2670) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.281) وعلى ما تقدم فإننا نرفض الفرضية الثالثة وهي العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تأثير ذو دلالة معنوية للتكنولوجيا المالية في تعزيز الاسبقيات التنافسية.

الجدول (13)

نتائج علاقة التأثير بين متطلبات التكنولوجيا المالية والاسبقيات التنافسية على مستوى الابعاد

T		F		R ²	اسبقية الوقت / التسليم	اسبقية الجودة	اسبقية الكلفة	المتغير التابع
الجدولية	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة					

المتغير المستقل									
المدفوعات التكنولوجية	0.511	0.767	0.383	0.736	0.456	*28.102	3.687	* 6,218	2.740
التمويل التكنولوجي	0.567	0.782	0.471	0.691	0.378	*16.894		* 4,811	
الاقتراض التكنولوجي	0.498	0.311	0.381	0.611	0.399	*20.287		* 5,862	
الرقابة المالية التكنولوجية	0.557	0.728	0.273	0.567	0.219	*18.571		*6,202	

*P ≤ 0.05

DF (32.1)

N = 37

المصدر: من اعداد الباحث على وفق نتائج الحاسوب باستخدام برنامج Spss.v.20

تشير نتائج التحليل في الجدول (13) والتي تركز على التحقق من صحة الفرضية الرابعة التي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لمتطلبات التصنيع الرشيق في تعزيز الاستراتيجيات التنافسية ، وتشير نتائج تحليل الانحدار في الجدول (12) إلى أن لمتطلبات التصنيع الرشيق ذات تأثير ذو دلالة معنوية في تعزيز الاستراتيجيات التنافسية ، ويدعم ذلك قيمة (F) والتي انحصرت ما بين (28.102; *18.571) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (3.687) عند درجتي حرية (32.1) ومستوى معنوية (0.05) ويستدل من قيمة معامل التحديد (R2) والتي انحصرت ما بين قيمتين (0.456; 0.219) وعزز ذلك قيمة (t) المحسوبة والتي انحصرت ما بين القيمتين التاليتين (6,218; *4,811) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.740) وهذا يعني انه على المؤسسات المصرفية عينة البحث تعزيز مركزها التنافسي وتعزيز اسبقياتها التنافسية من خلال تقديم واتاحة الخدمات المصرفية لكافة المستخدمين سواء كانوا افراد ام شركات بصورة مستمرة وتعزيز رضا الزبائن من خلال استخدام الوسائل الالكترونية في تقديم الخدمات المالية والمصرفية واتاحة مصادر التمويل واجراء المدفوعات الكترونيا وعلى مدار السنة وبصورة مستمرة وبالتالي الوصول الى تعزيز تنافسية هذه المؤسسات التي من خلالها يمكن منافسة المؤسسات المصرفية الاخرى ، وعلى ما تقدم فإننا نرفض الفرضية الرابعة التي تنص على وجود تأثير معنوي لمتطلبات التكنولوجيا المالية في تعزيز الاسبقيات التنافسية بمتغيراتها.

المبحث الرابع / (الاستنتاجات والتوصيات)

اولا: الاستنتاجات:

توصل البحث الاستنتاجات الآتية:

1. اتضح ان تقديم الخدمات المصرفية وفق تبني متطلبات التكنولوجيا المالية يساعد على تعزيز الاسبقيات التنافسية في المؤسسات المصرفية عينة البحث.
2. توجد علاقة ارتباط معنوية وذات دلالة احصائية بين متطلبات التكنولوجيا المالية (المدفوعات التكنولوجية، التمويل التكنولوجي، الاقتراض التكنولوجي، الرقابة المالية التكنولوجية) وبين ابعاد الاسبقيات التنافسية المصرفية (اسبقية الكلفة، اسبقية الجودة، اسبقية الوقت/ التسليم، اسبقية المرونة).
3. توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لمتطلبات التكنولوجيا المالية (المدفوعات التكنولوجية، التمويل التكنولوجي، الاقتراض التكنولوجي، الرقابة المالية التكنولوجية) في تعزيز ابعاد الاسبقيات التنافسية المصرفية (اسبقية الكلفة، اسبقية الجودة، اسبقية الوقت/ التسليم، اسبقية المرونة).
4. تساعد التكنولوجيا المالية الزبائن على تسليم واستلام الاموال من والى حسابات الآخرين وبالعكس وفي اي وقت.
5. ان مستوى تطبيق التكنولوجيا المالية في المؤسسات عينة البحث كان بمستوى جيد حيث كانت بنسبة (78.3%) لذا لابد على المؤسسات المصرفية من الاستمرار بتطبيق متطلبات التكنولوجيا المالية والحفاظ على مستويات التطبيق لما لها من دور في تحسين مستوى الجودة للخدمات المالية ورفع كفاءة العمليات المصرفية ولضمان افضا استجابة للمتغيرات في البيئة السوقية.
6. تسهم التكنولوجيا المالية في توفير الخدمات المالية لأكبر عدد ممكن من افراد المجتمع مما يوفر اسباب الراحة والرفاهية للفرد والازدهار للمجتمع.
7. تعتمد المؤسسات المصرفية عينة البحث مدخل الاسبقيات التنافسية بمستوى جيد جداً اذا بلغت نسبته (80.07%) وفقا الى نتائج التحليل الإحصائي وبالتالي فإن المؤسسات المصرفية هي بحاجة الى المحافظة على هذا المستوى لما له من دور كبير في تحسين نمو واستقرار النظام المالي والاقتصادي وزيادة ربحية المصارف.

ثانياً: التوصيات:

- وفي ضوء ما تقدم من استنتاجات يوصي البحث:
1. على المصارف بصورة عامة الاهتمام بتطبيق متطلبات التكنولوجيا المالية لما لها من دور كبير في توفير الخدمات المالية والمصرفية وسهولة الحصول عليها وبصورة مستمرة ولدورها الكبير في تعزيز الاسبقيات التنافسية.
 2. على المصارف عينة البحث الاستمرار في استخدامها للوسائل الإلكترونية التكنولوجية في تنفيذ كافة عملياتها (المدفوعات، التمويل، الاقتراض، الرقابة) لما لها من دور كبير في تعزيز الاسبقيات التنافسية لمؤسسات المصرفية.
 3. القيام بالدورات والورش التثقيفية لجميع الشرائح المستفيدة لما لها من دور كبير في توضيح الية استخدام وتوظيف الوسائل التكنولوجية من اجل الاستفادة من الخدمات المالية.
 4. زيادة وعي وثقافة افراد المجتمع عن ألية استخدام الوسائل التكنولوجية المالية وفرص الاستفادة منها من خلال الاعلانات والنشرات العلمية والدورات التثقيفية.
 5. تهيئة كافة الوسائل والاساليب والطرق التي من شأنها المحافظة على المستويات الجيدة من التطبيق لمتطلبات التكنولوجيا المالية ودورها الكبير في تقديم الخدمات المالية لمختلف الشرائح المستفيدة بالوقت والمكان المناسبين ودورها في تحقيق الرضا لدى المستفيدين.
 6. وضع الاليات المناسبة التي من شأنها المحافظة على الاسبقيات التنافسية التي تتمتع بها المؤسسات المصرفية من حيث (تقليل التكلفة، تطبيق مبدأ الجودة، واسبقية التسليم في الوقت المناسب، والمرونة في اجراء التعديلات وتوفير الخدمات) بالإضافة الى دورها الكبير في تعزيز المركز التنافسي للمؤسسة.
 7. الاستعانة بالمؤسسات الرائدة في ميدان التكنولوجيا المالية والمخدمة لها من اجل الاستفادة من تجارب هذه المؤسسات ونقل مكامن القوى والجوانب التنافسية لها.
 8. الاستمرار في اجراء الدراسات حول متطلبات التكنولوجيا المالية الأخرى والتي لم تتناولها هذه الدراسة.

المصادر

اولاً: المصادر العربية :

1. العنزي، عصام خلف، التكنولوجيا المالية (Fintech) واثرها على الخدمات المالية الاسلامية، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، 2018.
 2. الطائي، رعد عبدالله، مهدي، احمد غازي، اثر الاسبقيات التنافسية في الاداء المنظمي، بحث تطبيقي في دائرة مدينة الطب، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جمعة بغداد- العراق، 2015.
 3. قنديل، يزن عزت محمد، اثر مبادئ ادارة الجودة الشاملة في تعزيز الاسبقيات التنافسية، دراسة ميدانية في المستشفيات الاردنية الخاصة الحاصلة على شهادة الاعتماد الدولية، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير ادارة الاعمال، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، 2015.
 4. الطائي، بسام منيب، السبعوي، اسراء وعد الله قاسم، الاثر التتبعي لإدارة الجودة الشاملة والتغيير التنظيمي في تحقيق الميزة التنافسية ، دراسة استطلاعية في كلية الحداثة الجامعة، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد 10 ، المجلد 5، 2013.
 5. كريدي، باسم عباس، مبادئ ادارة الجودة الشاملة واثرها في تحقيق الاسبقيات التنافسية، دراسة ميدانية في مصنع نسيج الديوانية، مجلة القادسية للعلوم الادارة والاقتصادية، قسم ادارة الاعمال، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة لقادسية، العدد 2، المجلد 9، 2007.
 6. الهاشمي، مؤيد حسن علي، مبادئ ادارة الجودة الشاملة واثرها في تحديد الاسبقيات التنافسية، دراسة تطبيقية في معمل سمنت الكوفة الجديد، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2006.
 7. اللامي، غسان قاسم داوود، دور فريق الهندسة المتزامنة في تحسين جودة المنتجات، دراسة استطلاعية لأراء عينة من المديرين في شركة ديبالي العامة للصناعات الكهربائية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 14، العدد 49، 2008.
 8. العطار، فؤاد حمودي، دور فلسفة المحيد الازرق في تحقيق التفوق التنافسي، دراسة استطلاعية لأراء عينة من العاملين في شركة زين للاتصالات ببغداد، مجلة كربلاء العلمية، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 8، العدد 3، 2010.
 9. السلمي، علي، ادارة الموارد البشرية الاستراتيجية، الطبعة الاولى- درار غريب للنشر والطباعة، القاهرة – مصر، 2001.
 10. النجار، صباح مجيد، محسن/ محمد كريم، ادارة الانتاج والعمليات، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر ، عمان، الاردن، 2004.
- ثانيا: المصادر الانكليزية:

1. Jessica Bennett, An introduction to fintech Key sectors and trends, October 2016.
2. John Schindler, Fintech and Financial innovation: Drivers and Depth"finance and economics discussion, 7sep 2017.
3. Marco Giodana, fintech sector: Business model analysis in the mobile payment area, master thesis, april 2018.
- 4- Huma Haider, 2018: Innovative Financial Technologies To Support Livelihoods And Economic Outcomes , 22 June 2018 ,
- 5- Nassiry, D. 2018. The Role Of Fintech In Unlocking Green Finance: Policy Insights For Developing Countries. Adbi Working Paper 883. Tokyo: Asian Development Bank Institute. Available: <https://www.adb.org/publications/role-fintech-unlocking-green-finance>
- 6- Lee, David Kuo Chuen And Teo, Gin Swee (Zhang Jinrui). (2015). Emergence Of Fintech And The Lasic Principles..

7- Rainer Alt¹ & Roman Beck² & Martin T. Smits³ 2)2018 Fintech And The Transformation Of The Financial Industry, Electronic Markets (2018) 28:235–243

<https://doi.org/10.1007/S12525-018-0310-9>

8- Peterson K. Ozili, 2018, Impact Of Digital Finance On Financial Inclusion And Stability, Borsa _Istanbul Review 18-4 (2018) 329e340, <http://www.elsevier.com/journals/Borsa-Istanbul-Review/2214-8450>.Essex